

قراءة في جدلية المصطلحات والمفاهيم الوافدة "قضايا المرأة أمموجاً"

د/ رقية طه جابر العلواني*

المقدمة

تعد مسألة تحديد المفاهيم والمصطلحات خاصة تلك المتعلقة بقضايا المرأة وعلاقتها الوظيفية، من أهم السجلات الفكرية والحضارية والاجتماعية في العصر الحاضر؛ إذ لم تزل قضايا المرأة من أكثر الأمور إثارة للجدل والتنازع في الإطار الفكري والاجتماعي...

ويعد الخلط في المفاهيم والمصطلحات، ك مفهوم: المساواة، العدالة، الحرية، الذكورة والأنوثة... الأدوار والوظائف المترتبة عليهما... من أخطر الحلقات الفكرية التي توجب سلسلة من النزاعات الحادة، في ظل غياب المشاريع الفكرية والميدانية التأصيلية التي تكفل إلى حد كبير معالجتها. الأمر الذي أظهر قصوراً حاداً في القدرة على الوقوف في وجه التحديات المعاصرة، وخاصة على المستوى الفكري والاجتماعي في قضايا المرأة والأسرة، وهو ما أدى إلى بروز احتقان فكري مزمن، لا تظهر بوادر معالجته في الأفق القريب.

وقد لعب الخلط الحاصل بين ممارسات عدد من المجتمعات المسلمة لأدوارهم الحياتية - خاصة فيما يتعلق بالوظائف والحقوق الدائرة في العلاقات الأسرية- من جهة والمقاصد العامة والخاصة التي جاءت بها تعاليم القرآن والسنة النبوية من جهة أخرى، لعبت دوراً بارزاً في توجيه سهام النقد والتجريح إلى الإسلام وتحميل تعاليمه المسؤولية الكاملة عن سلسلة من السلوكيات المنحرفة التاريخية والراهنة فيما يتعلق بالمرأة وأدوارها بخاصة والأسرة بعامه.

ومع حرص عديد من الكُتاب في مختلف أنحاء العالم على أهمية التوضيح والاتفاق على وضع إطار عام مشترك لقضايا الأخلاق والقيم التي تحكم مختلف قضايا المجتمعات الإنسانية، فإن ذلك لا يزال يواجه صعوبات عدة على مستوى التنظير أو التطبيق؛ إذ إنه

* أستاذ مشارك بجامعة البحرين.

لا بد من توافر جملة من الشروط أهمها: الانفتاح، والاعتراف، والقبول بالاختلاف، والمحافظة على التنوع، واستثمار التعدد، والإيمان بالتسامح، والابتعاد عن العنف، والتخلي عن التعصب والعزلة والانطواء، وقد عبّر عن هذا الرأي (كلود ليفي ستروس) عندما صرّح بأن: "الحضارة تفرض تعايش ثقافات متنوعة إلى أقصى حد، وتقوم هي بالذات على هذا التعايش؛ إذ لا يمكن للحضارة العالمية أن تكون شيئاً آخر على المستوى العالمي غير تحالف للثقافات التي تحتفظ كل واحدة منها بخصوصياتها"⁽¹⁾.

لكن ثمة عوائق يمكن أن تعترض تشكيل هذا الإطار المرجعي المطلوب، لعلّ من أبرزها؛ إشكالية التوافق حول المصطلحات.

من هنا نتناول هذه الورقة إشكال المصطلحات المتعلقة بقضايا المرأة بوصفها أنموذجاً، مع بيان الأثر المترتب على الخلط في المصطلحات على طبيعة الوظائف والأدوار داخل مؤسسة الأسرة.

1- نقلا عن زهير الخويلدي، الكوني والعالمي والعولي،

http://www.grenc.com/show_article_main.cfm?id=11819

أولاً: جدلية نقل المصطلحات وخطورتها:

بلغت إشكالية المصطلحات في حديثها وخطورتها إلى الحد الذي جعل بعضهم يطلق عليها حرب أو غزو المصطلحات، ويُفرده بالتأليف والتصنيف¹، فلم يزل الجدل دائراً عن كثير من المصطلحات والمفاهيم التي أدخلت إلى القواميس الفكرية والثقافية والاجتماعية والسياسية كالجنادر، والأثوية، والأدوار الجندرية...

وتبرز خطورة الجدل الدائر المتعلق بتلك المصطلحات في امتداده إلى دوائر صناعة القرار، وتنفيذ القوانين والتعليمات المتعلقة بها.

ولا يخفى تأثير المفاهيم والمصطلحات بشكل أو آخر بالحقب الزمنية والفكرية ذات التأثير المباشر في حياة المجتمعات، وتنعكس على مفردات الثقافة والتعليم والاجتماع والاقتصاد⁽²⁾...

وقد أكد عديد من الباحثين أن تحديد المفاهيم وضبط الاصطلاحات عملية تقع في صميم قضية الهوية، فالاصطلاحات انعكاسات للجوهر الحضاري، فهي منظومة فكرية يفترض فيها الانسجام والتكامل؛ وذلك لأن الإنسان بوصفه فرداً، وبوصفه جزءاً من مجتمعه وأمتة، يعبر عن رؤيته للواقع من خلال اللغة³.

1- تحت عنوان "حرب المصطلحات"، انظر على سبيل المثال الكتب والدراسات التالية: حسين درويش العادلي، حرب المصطلحات، دار الهادي للطباعة والنشر، بيروت. عبد الوهاب المسيري وأحمد صديقي الدجاني وآخرون، حرب المصطلحات دراسات تصحيحية للمفاهيم والمصطلحات المتداولة في الإعلام العربي حول الصراع العربي الصهيوني، اتحاد الصحفيين العرب: 2002م، ومحمد عمارة، معركة المصطلحات بين الغرب والإسلام، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة: 1996م. الخصوصية الحضارية للمصطلحات - منشور في مجلة منبر الشرق - مجلة فكرية شهرية متخصصة - السنة الأولى - العدد: 2 يونيو / حزيران 1992م يصدرها المركز العربي للإسلامي للدراسات، خالد بن منصور الدريس، حرب المصطلحات، صحيفة المدينة: 2012/05/25.

2- حول أهمية الاهتمام بعملية نقل المصطلحات والحذر من ذلك: عبد الوهاب المسيري، هاتان تفاحتان حمروان: دراسة في التحيز وعلاقة الدال بالمدلول في كتاب: إشكالية التحيز، ص 84. وراجع أيضاً: محمد محفوظ إشكالية المصطلح في الفكر العربي المعاصر، ص 15. انظر كذلك بحث تكميلي غير مطبوع لئيل درجة الماجستير؛ ميمي جميلة محيا، المصطلحات الوافدة على الفكر الإسلامي في العصر الحاضر دراسة تحليلية نقدية في نموذج الإرهاب، قسم أصول الدين/ كلية معارف الوحي والتراث، الجامعة الإسلامية العالمية: 2003م.

3- من الدراسات التي ناقشت دور الإعلام في الترويج لبعض المصطلحات؛ زياد أبو غنيم، السيطرة الصهيونية على وسائل الإعلام العالمية، دار عمار، الأردن، ط/ 2، 1409هـ/ 1989م، ص: 7.

لقد أكد الجابري هذا الإشكال الخطير حين حدد أن المأزق الكامن في الفكر العربي النهضوي في الصراع المحتدم في الشرق اليوم يدور بين مرجعيتين -حسب تعبير محمد عابد الجابري- تحاول كل مرجعية الانتصار على الأخرى؛ "ذاتية وأجنبية"، "مستقلة وتابعة" إن نقل الصراع المرجعي إلى تلك الثنائية العقيمة المشوهة يعطف بالصراع خارج المسار التاريخي الذي طرحت فيه أول مرة مسألة العلاقة مع الآخر¹.

ويقول محمد عمارة في سياق خطورة استيراد المصطلحات واستزراعها: "عند الفحص والتدقيق، وفي كثير جداً من الحالات وبإزاء العديد من المصطلحات، نجد أنفسنا أمام أوعية عامة وأدوات مشتركة بين الحضارات والأنساق الفكرية والعقدية والمذهبية، وفي ذات الوقت أمام مضامين خاصة ورسائل متميزة، تختلف فيها، وتميز بها هذه الأوعية العامة والأدوات المشتركة لدى أهل حضارة من الحضارات المتميزة وعند كل نسق أو مذهب أو عقيدة من الأنساق الفكرية والمذاهب الاجتماعية والعقائد الدينية..."².

فاللغة ليست أداة حيادية، وإنما هي حسبما يقول محمد عمارة أوعية تحمل مفاهيم ومضامين وسلوكيات، وفي ظل ثقافة العولمة، التي تغيب فيها الخصوصيات الثقافية والدينية، تعد المفاهيم ليس فقط عابرة للقارات، وإنما للحضارات³.

من هنا أخطأت التجربة النسوية في الغرب حين عدت نفسها أنها تنطبق انطباقاً تاماً على كل نساء الأرض، ولم تُقَم وزناً لما يُعرف بنظرية جغرافيا الكلام التي تقول إن صحة الكلام تختلف باختلاف البيئات والأماكن.

"من الخطأ الاعتقاد أن المصطلحات لا تختلف في دلالاتها من بيئة معرفية إلى أخرى؛ لأن المصطلحات جزء من منظومة مفاهيمية متكاملة، وانتزاع مصطلح أو مفهوم من هذه المنظومة لا يخلصه من المضمون المعرفي لتلك المنظومة..."⁴.

1- انظر محمد عابد الجابري، وجهة نظر نحو إعادة بناء قضايا الفكر العربي المعاصر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت - الطبعة الأولى - تموز / يوليو 1993 م ص: 97.

2- محمد عمارة، معركة المصطلحات بين الغرب والإسلام، دار نهضة مصر للطباعة والنشر، مصر: 2006 م، ص: 4.

3- انظر كذلك: أحمد صديقي الدجاني، التحيز في المصطلح في كتاب: إشكالية التحيز، هرنندن، الولايات المتحدة الأمريكية: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ط/3، 1418 هـ/ 1996 م، ص: 45.

4- محمد محفوظ، إشكالية المصطلح في الفكر العربي المعاصر، (مجلة الكلمة، العدد 8، بيروت: منتدى الكلمة،

وفي خطورة وآثار ذلك يقول روبرت هودج: "إن اللغة وسيلة للسيطرة والاتصال في آن واحد، والأشكال اللغوية قد تكون عرضة للتبديل والتغيير بدلا من أن تنقل معانيها كما هي، ففي هذه الحالة قد يتعرض السامع إلى بلبلة فكرية بدلا من وصول الرسالة إليه واضحة كما يجب"¹.

ثانيا: مصطلح الجندر... بوصفه نموذجاً شائكاً للمصطلحات المتعلقة بقضايا المرأة:

من أبرز المصطلحات والمفاهيم الشائكة المتعلقة بقضايا المرأة، مصطلح الجندر. الكلمة في الأصل كلمة إنجليزية تنحدر من أصل لاتيني، وتعني في الإطار اللغوي القاموسي - الجنس - من حيث الذكورة والأنوثة، وهي بوصفها مصطلحاً لغوياً يستخدم لتصنيف الأسماء والضمائر والصفات، أو يستخدم بوصفه محلاً مبنياً على خصائص متعلقة بالجنس في بعض اللغات وفي قوالب لغوية بحتة².

ورد في معجم Merriam Webster's Collegiate Dictionary أن الجندر عبارة عن مجموعة فرعية داخل مجموعة نحوية "من علم النحو"، مثل: الاسم، والحال، والصفة، والفعل، فهو أمر متعلق بتأنيث العبارة أو تذكيرها إذا كانت اسماً أو فعلاً أو صفة أو حالاً³...، وهو أمر معروف ومطلوب في كل اللغات مع اختلافات طفيفة، وكذا جاء في معجم المورد.

وجاء في المعجم في المعنى الثاني لمفردة جندر: الجندر: هو المنحى السلوكي أو الثقافي أو النفسي النمطي الخاص بأحد الجنسين، أي: هناك منحى أنثوي، ومنحى ذكوري، فليس هناك - بحسب هذا المعنى - سلوك أو ثقافة أو حالة نفسية، فيها خصائص مشتركة أنثوية وذكورية.

والناظر فيما كتب عن مفهوم هذا المصطلح وتحديد معناه في الكتابات الغربية التي تولد المصطلح ونشأ في رحمها، يلحظ تنازعاً حاداً حول ذلك، كما يلحظ اختلافاً في المراحل التي مرّ بها المصطلح والمفهوم في الفكر الغربي.

1416هـ/1995م)، ص: 11. وحول الفكرة ذاتها راجع: محمد عمارة، المرجع السابق، ص: 27.

Hodge, Robert and Ghunther Kress.(1993). Language as Ideology. New York: Routledge.

p.6

2http://dictionary.reference.com/browse/gender#sthash.CqVTdiY5

3 http://www.merriam-webster.com/dictionary/gender

ففي هذه المرحلة لم يتم تناول مسألة الفصل بين الأبعاد البيولوجية والاجتماعية؛ بل كانت الأولوية لدى قيادات الحركة النسوية¹ العمل على هدم المفهوم السائد، آنذاك وهو أن الخواص البيولوجية الجينية لكل من الرجل والمرأة هي الفيصل الوحيد في تحديد الأدوار التي يقوم بها كل من الرجل والمرأة في المجتمع، وتبعاً لذلك فقد كان الجندر مبنياً على أساس الجنس، ومن ثمَّ فإنه يتشكل بيولوجياً أكثر منه اجتماعياً².

أما في المرحلة الثانية من استخدامه، فقد تجاوز حدود الترابط بين مصطلحي الجنس والجندر؛ حيث بدأ التيار المتطرف من حركة الأنثوية المتطرفة بتقديم تعريف جديد لمصطلح الجندر يميّزه عن كلمة الجنس، فأصبح يطلق على الدور والمكانة كل من الرجال والنساء ذلك الدور الذي يتشكل اجتماعياً، من ثم فهو قابل للتغيير³.

1- تيار النسوية نشأ في الغرب، واتهم الدين بتكريس الأبوية، وقام بدور مضاد للكنيسة ورجالها، وقد أشار كثير من المؤرخين إلى أن عام: 1792م هو بداية الحركة النسائية الأوروبية، وهو العام الذي نشرت به ميربي ولسون في إنجلترا كتابها المسمى «دفاع عن حقوق النساء» الذي لقي رواجاً في أوساط النساء في كثير من دول أوروبا. للمزيد فيما يتعلق بهذه النقطة، انظر:

Alvin J. Schmidt, Ibid, 51-54. Danise Lardner Carmody, Women & World religions, Prentice Hall Inc, New Jersey, 1989, p. 174.

وبرز التيار النسوي تاريخياً في المجتمع الليبرالي الرأسمالي بوصفها حركة لتحرير المرأة في القرن التاسع عشر نتيجة لتردي وتدهور أوضاع المرأة في ظل الثورة الصناعية وما تلاها. وفي عام 1966م تم إنشاء الجمعية الوطنية للمرأة the National Organization for Women في الولايات المتحدة للمطالبة بحقوق المساواة للمرأة. انظر في تاريخ النسوية في أوروبا:

Judith A. Sabroskuy, From Rationality to Liberation; The Evaluation of Feminist Ideology, Greenwood Press, London, 1979, pp. 13-19. Sheila Rowbotham, Hidden From History, Pluto Press, London, 1973, pp. 36- 65. Elizabeth Janeway, Man's World, Woman's Place, William Morrow And Company, New York, 1971, pp. 7- 26.

وانظر كذلك: هبة عبد الرؤوف، المرأة والعمل السياسي، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، أمريكا، 1416هـ/1995م، ص: 50 وما بعدها.

2 - Jacquelyn B. James, The Meanings of Gender, Journal of Social Issues, The Significance of Gender: Theory and reserach about Difference, Blackswell Publishers, 1997, pp 122 - 125 - See more at: <http://www.alnoor.se/article>.

3- Judith Worell , Encyclopedia of Women Gender, Academic Press, 2001 - See more at: <http://www.alnoor.se/article.asp?id=30468#sthash.CqVTdiY5.dpuf>

وأصبح يمثل مفهوم الجندر اتجاهاً جديداً في دراسات المرأة، يرى بعضهم أنه طرح ليحل محل مفاهيم كانت موجودة من قبل، مثل النسوية Feminism أو Womenism، التي أشارت إلى كفاح المرأة من أجل تغيير الأوضاع غير المتساوية بينها وبين الرجل.

ويرى آخرون من غلاة الحركة النسوية التقليدية أن الجندر خروج عن الهدف المقدس الذي تسعى إليه المرأة في كفاحها ضد هيمنة المجتمع البطريركي (الأبوي¹)، ويرى فريق ثالث أن مفهوم الجندر لا أصل له ولا تاريخ.

وأياً كان الأمر فإن الإضافة التي تميزت بها دراسات الجندر أنها موجهة لكل من الرجل والمرأة من أجل إزالة الفجوة النوعية بينهما².

ولا ينبغي النظر إلى هذا التغيير في مفهوم مصطلح الجندر بعيداً عن الحاضنة التي نشأ فيها، المتمثلة في تاريخ النسوية وما بعد النسوية الذي انسلخ عنه، وما مرّ به من مناظرات جدلية وانشقاقات ووجهات نظر مختلفة متعلق بعدد من القضايا ذات الصلة بالمرأة.

لقد كانت الغاية النهائية للنسوية في موجهتها الأولى هي نيل المرأة بعضاً من الحقوق العامة التي يتمتع بها الرجل، من هنا دأبت على تأكيد المساواة بين الجنسين، وأن الفوارق النوعية للمرأة هامشية، لا تجعلها أقل، ولا تحول دون تلقيها العلم وممارسة العمل والحياة السياسية والتصرف في أمورها مثل الرجل.

لقد كانت تلك الموجة تهدف إلى تحقيق قدر من العدالة الحقيقية داخل المجتمع بحيث تنال المرأة ما يطمح إليه أي: إنسان - رجلاً كان أو امرأة - من تحقيق لذاته إلى

1- لدراسة (مفهوم المجتمع الأبوي)، راجع: عبد العالي معزوز، هشام شرابي ونقد النظام الأبوي في المجتمع العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2012م، وإبراهيم الحيدري، النظام الأبوي وإشكالية الجنس عند العرب، دار الساقى، بيروت 2003م.

2- Donna F. Murdock, Neoliberalism , Gender and development, Women`s Studies Quarterly , 2003 , VOLxxxI , NO 3&4 , p 130

وينظر للاستفادة:

<http://www.alnoor.se/article.asp?id=30468#sthash.CqVTdiY5.dpuf>

الحصول على مكافآت عادلة - مادية أو معنوية - ، لما يقدم من عمل، وعادة ما تطالب حركات تحرير المرأة بأن تحصل على حقوقها كاملة: سياسية كانت، أم اجتماعية، أم اقتصادية.

من هنا كانت تأخذ حركة تحرير المرأة بكثير من المفاهيم الإنسانية المستقرة الخاصة بأدوار المرأة في المجتمع، وأهمها: وظيفة الأمومة، ولذا يتحرك برنامج حركة تحرير المرأة داخل إطار من المفاهيم الإنسانية المشتركة، التي صاحبت الإنسان عبر تاريخه الإنساني، مثل: مفهوم الأسرة، فكان هذا الإطار الأساس لحركات التحرر في الغرب حتى منتصف الستينيات.

و"المرأة في التشريعات القانونية السابقة على النهضة الأوربية، كانت فاقدة الأهلية القانونية؛ فليس لها حق الحضور أمام القضاء، ولا حق إبرام العقود، بل ينوب عنها أبوها أو زوجها، ثم بعد النهضة أريد علاج ذلك في القانون المدني الفرنسي، فنصت المادة: (215) منه على أنه: "لا تستطيع المرأة الحضور إلى القضاء إلا بموافقة زوجها"، ونصت المادة: (217) "على أن المرأة لا تملك البيع أو الهبة بغير مشاركة زوجها في العقد أو موافقته المكتوبة، وإذا كان الزوج قاصراً؛ كان على الزوجة أن تحصل على تفويض من القانون، سواء للحضور أمام المحكمة أو لإبرام العقد. وظلت المرأة بعد النهضة تابعة لزوجها في اسمها وشخصيتها القانونية، فلا تملك أن تسمى باسم أبيها؛ لأنها تفقد لقب عائلتها بمجرد الزواج، وتتبع زوجها في ذلك وما يسمى بـ "الثورة النسائية في أوروبا وأمريكا" مجاله هو: المطالبة للتحرر من هذه التبعية، وبمساواة المرأة للرجل في الأجور، وأيضاً تهدف المطالب النسائية إلى التحرر من التبعية للزوج في الأموال؛ لأن نظام الزواج في القانون المدني يجعل الرجل هو المتصرف في أموال زوجته"¹.

ومن ثم جاءت الموجة الثانية في الستينيات من القرن العشرين، بدءاً من أمريكا وأوروبا بعد زيادة وتيرة الليبرالية التي تدعو إلى المساواة وتحجيم التفرقة العنصرية وصعود حركة العمل الطلابي والسياسي، فجوهر الموجة كان يركّز على تحرير المرأة اجتماعياً

1- سالم البهنساوي، المرأة بين الإسلام والقوانين العالمية، دار الوفاء، مصر: 2003م، ص: 38-39.

وسياسياً، جنباً إلى جنب، مع الرغبة في تعريف الهوية الأنثوية والخطاب الأنثوي كما في كتابات الحدائة عند فرجينيا ودوروثس ريتشارد ميسون¹.

إلا أنه ومع ازدياد هيمنة القيم المادية مثل: الكفاية في العمل، وفي الحياة العامة، تم إهمال الحياة الخاصة، ودور المرأة الأم، كما زاد الاهتمام بالإنتاجية على حساب القيم الأخلاقية والاجتماعية الأساسية، مثل تماسك الأسرة، وهنا ظهرت حركات التمركز حول الأنثى التي تشكل رؤية معرفية أنثروبولوجية اجتماعية تقف على طرف النقيض من كل هذا، فهي تصدر عن مفهوم أساسه أن تاريخ الحضارة البشرية ما هو إلا تعبير عن هيمنة الذكر على الأنثى²، فكان لزاماً على المرأة أن تشعر مثل الرجل، وعلى الرجل أن يشعر مثل المرأة.

تقول سيمون دي بوفوار (1908-1986م) التي تعد من أبرز رموز هذه الحركة: "لا يولد المرء امرأة؛ بل يصير كذلك". إزاء هذه الأفكار طالبت الأنثوية برفض أوضاع المرأة المرتبطة بتركيبها الهرموني، ومن ثم ضرورة تغيير مجموع العلاقات بين الجنسين داخل الأسرة³.

وقد استعمل مصطلح الهوية الجندرية "gender identity" لأول مرة في نوفمبر: 1966م، للإعلان عن عيادة للمتحوّلين جنسياً في مستشفى "جونز هوبكنز"، إلا أنه سرعان ما انتشر في وسائل الإعلام المختلفة، لتظهر تباينات حادة في تعريفه وتحديد مفهومه وفق أسس مذهبية وفكرية متعددة⁴.

وبرز الجندر في الثمانينيات من القرن الماضي، وقدم هذا المفهوم بواسطة العلوم الاجتماعية عموماً والسوسيولوجيا بالتحديد، من خلال دراسة الواقع الاجتماعي

1- انظر النسوية وما بعد النسوية، دراسات معجم نقدي، تحرير: سارة جايل، ترجمة: أحمد الشامي، مراجعة: هدى الصدة، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 2002م. ص: 327.

2- عبد الوهاب المسيري، قضية المرأة بين التحرير والتمركز حول الأنثى، نهضة مصر للطباعة والنشر، مصر: 1999م. ص: 43.

3- <http://en.wikipedia.org/wiki/Image:Beauvoir.jpg>

4- John Mone, The Concept of gender identity disorder in childhood and adolescence -16 after 39 years, Journal of Sex & Marital Therapy Volume 20, Issue 3, 1994, <http://www.tandfonline.com/doi/abs/10.1080/00926239408403428#.VMcsUi7NMus>

والسياسي، بوصفها محاولة لتحليل الأدوار والمسؤوليات والمعوقات لكل من الرجل والمرأة¹.

وما لبثت أن ظهرت الموجة الثالثة من النسوية أو ما يُعرف بما بعد النسوية في أواخر القرن العشرين؛ حيث بدأت بتبني أفكار أكثر تحرراً وحطمت جميع القيود الأخلاقية والاجتماعية المحيطة بالمرأة، وتبنت متطلباتها حق المرأة المطلق في ممارسة الجنس كما تريد، ورفض مؤسسة الزواج، كما تبنت الحق المطلق في الإجهاض. وقد بدأت المدرسة الراديكالية المتطرفة في داخل الحركات النسائية في الغرب، تتبنى نهجاً عدائياً تجاه الرجل، وتنظر إلى المرأة مجردة عن سياقها الاجتماعي، وهي في ذلك تتجاوز منطلقات الحركات النسوية المعتدلة حركات تحرير المرأة، الأمر الذي حدا ببعض المفكرين المعاصرين من أمثال المسيري إلى اختيار مصطلح التمرکز حول الأنثى عوضاً عن مصطلح الأنثوية أو الفيمينيزم.

من هنا جاء تعريف الجندر الذي اعترفت به وتبنته الأمم المتحدة والمؤسسات التابعة لها بأنه: "اختلاف الأدوار والحقوق والواجبات والالتزامات والعلاقات والمسؤوليات والصور ومكانة المرأة والرجل، والتي يتم تحديدها اجتماعياً وثقافياً عبر التطور التاريخي لمجتمع ما، وكلها قابلة للتغيير"².

وجاء تعريف صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (UNIFEM) للجندر بأنه: "الأدوار المحددة اجتماعياً لكل من الذكر والأنثى، وهذه الأدوار التي تحتسب بالتعليم تتغير بمرور الزمن وتبايناً شاسعاً داخل الثقافة الواحدة ومن ثقافة إلى أخرى. يشير هذا المصطلح إلى الأدوات والمسؤوليات التي يحددها المجتمع للمرأة والرجل، فهو الصورة التي ينظر لها المجتمع بوصفنا رجال ونساء، والأسلوب الذي يتوقعه في تفكيرنا

1- في تعريف الجندر، راجع: إدماج النوع الاجتماعي في التنمية من خلال المساواة في الحقوق والموارد والرأي، إصدار: تقرير البنك الدولي عن بحوث السياسات، ترجمة: هشام عبدالله، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت: 2004م، ص: 51 وما بعدها.

2- مفهوم النوع الاجتماعي، الوحدة الأولى، ص: 5-6، صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، المكتب الإقليمي للدول العربية، ط4: 2001م، ص: 21.

وتصرفاتنا ويرجع ذلك إلى أسلوب تنظيم المجتمع، وليس إلى الاختلافات البيولوجية (الجنسية) بين الرجل والمرأة¹.

فالجندر هو التوقعات الثقافية تجاه دور المرأة والرجل وتصرفهما، وهذا الامتداد الاجتماعي يتجاوز التحديد البيولوجي لكون المرأة والرجل كذلك، كما تتغير وفقه تصرفات وعلاقات وأدوار الرجل والمرأة عبر الزمن².

ثالثاً: الدور الوظيفي للمرأة ومؤسسة الأسرة في ظل فوضى المصطلحات وآثارها: إزاء هذا الواقع طالبت ما بعد النسوية بمبدأ الحرية المطلقة للمرأة ونزع القداسة عن عقد الزواج والرباط الأسري، كما ركزت على نشاطها في مجالات التعليم والمواثيق والدساتير الدولية؛ لتسهيل عملية التغيير الاجتماعي، مستغلة في ذلك المنظمات الدولية والإقليمية والمؤتمرات العالمية.

وقد صرّحت "روبين مورغان" أن النساء بوصفهن شعباً خاضاً للاستعمار، وتبنت ما قالته "فرانتس فانون"، و"ألبرت ميمي" أن السبيل الوحيد أمام الشعوب الخاضعة للاستعمار كي تنال الحرية هو استعادتهم لأرضهم، وطبقاً "لروبين مورغان" أن النساء قد تمّ استعمار أرضهم النفيسة -أي: أجسادهن- بواسطة الجهود الأبوية في إضفاء الغموض على أجساد النساء³.

وقد قال ما يقارب ذلك من قبل أبو الماركسية أنجلز: (العامل الحاسم في التاريخ، وفقاً للمذهب المادي هو الإنتاج، وإعادة الإنتاج لمطالب الحياة المباشرة، والإنتاج عملية ذات وجهين: وجهها الأول: يشتمل على إنتاج وسائل الوجود من السلع الغذائية والملبس والسكن، وأدوات الإنتاج. ووجهها الثاني: يتلخص في إنتاج الكائنات

1- مسرد مفاهيم ومصطلحات النوع الاجتماعي، ، صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، المكتب الإقليمي للدول العربية، ط: 4: 2001م، ص: 4

2Rosemary Vargas-Lundius, Polishing the stone: A journey through the promotion of gender equality in development projects, Palombi, Rome, 2007, p.26. نقلاً عن: حسن الزبيدي، السياسات العامة والإطار التشريعي للمساواة بين الجنسين في العراق، 2014/7/29م على الموقع الإلكتروني: <http://hasnlz.com/permalink/3395.html>

3- R. Morgan, On women as a colonized people, in E. L. Campbell and V. Ziegler (eds.), Circle one. A woman's beginning guide to self health and sexuality, Colorado Springs, 471-472,1974.

البشرية نفسها، أي: تكاثر النوع... ثم سيصبح من الواضح أنه لكي يتم تحرير النساء لا بد من تحقيق الشرط الأول لذلك، وهو إدخال النساء في النشاط العام، وهذا يعني إلغاء الأسرة المنعزلة كوحدة اقتصادية اجتماعية...، وتحويل وسائل الإنتاج إلى الملكية العامة ثموقف الأسرة عن أن تكون الوحدة الاقتصادية للمجتمع، وتصبح إدارة البيوت صناعة اجتماعية، فتعليم الأطفال والعناية بهم يصبح شأنًا من الشؤون العامة...، ويرعى المجتمع جميع الأطفال بالتساوي، سواء كانوا أبناء شرعيين أو غير شرعيين)¹.

وضمن تلك المنظومة تمّ النظر إلى الزواج على أنه مؤسسة وجدت لمنفعة الرجل، وهو وسيلة مشرّعة للسيطرة على النساء، وعلينا أن نعمل على تدميره؛ لأن نهاية مؤسسة الزواج هو شرط أساسي لتحرير المرأة؛ لذلك يتحتم علينا تشجيع النساء على ترك أزواجهن وعدم العيش معهم على انفراد، ويجب أن تُعاد كتابة التاريخ حول قضية اضطهاد المرأة².

لقد كان لانتشار هذه المفاهيم أثرها البارز في مؤسسة الأسرة، يتضح ذلك في قول سيمون دي بوفوار في لقاء معها: "ستظل المرأة مستعبدة حتى يتم القضاء على خرافة الأسرة، وخرافة الأمومة، والغريزة الأبوية"³.

"قد ألحقت الحضارة الخزي بالأمهات بصفة خاصة، فهي تفضّل على الأمومة أن تحترف الفتاة مهنة البيع، أو أن تكون «موديلا»، أو معلّمة لأطفال الآخرين، أو سكرتيرة أو عاملة نظافة، إنها الحضارة التي أعلنت أن الأمومة عبودية، ووعدت بأن تحرر المرأة منها، وتفخر بعدد النساء اللاتي نزعتهن -تقول: حررتهن- من الأسرة والأطفال، لتلحقهن بطابور الموظفات"⁴.

وهكذا اختفت المشاعر الإنسانية من المحبة والرحمة والإنسانية في النظرة إلى الأسرة، وقررت الأنثى دخول الصراع مع الرجل، فهي مرجعية ذاتها وموضع الحلول، ولا تشير إلا إلى ذاتها، ولذا تعلن استقلالها الكامل عنه، وحينئذ يصبح اكتفاء المرأة

1- نقلا عن بيغوفيتش، مرجع سابق، ص: 257.

2- Fr. Ted Colleten, " Family Is Key to Social Integration," Interim, May 1998, p.1.

3- نقلا عن: علي عزت بيغوفيتش، الإسلام بين الشرق والغرب، مرجع سابق، ص: 258.

4- المرجع السابق، ص: 264.

بالمرأة التعبير النهائي عن الواحدة الصلبة، وهو الأمر الطبيعي الوحيد المتاح للمرأة التي ترفض أن تؤكد (إنسانيتها المشتركة) التي لا يمكن أن تتحقق إلا داخل إطار اجتماعي وسياق تاريخي⁽¹⁾.

ولاشك أن نظرية الصراع الاجتماعي تنطلق في تحليلها لوضع المرأة في المؤسسة العائلية من معاينة المجتمع الأوروبي الغربي في عصر الثورة الصناعية ونشوء النظرية الرأسمالية، وامتدادات ذلك إلى المجتمع الأمريكي الشمالي؛ وهو تحليل يعكس صدق النظرية في تشخيصها جزءاً مهماً من المشكلة الاجتماعية الأسرية في النظام الرأسمالي.

فإلى حد ستينيات القرن العشرين لم تكن المرأة في النظام الأمريكي والأوروبي قادرة من الناحية القانونية على المشاركة في إنشاء أي عقد من العقود التجارية دون إذن زوجها، وفي النصف من القرن نفسه وصلت حالة العنف بين الزوج والزوجة في المجتمع الأمريكي إلى درجة بحيث وضعت المؤسسة العائلية على قمة المؤسسات الاجتماعية الأمريكية التي تمارس العنف والإجرام⁽²⁾.

وهكذا تُصنّف الازدواجية تماماً، ويُحسم الصراع؛ لنصل إلى حالة من الواحدة الأنثوية الصلبة والتمركز غير الإنساني حول الذات الأنثوية، وإلى نهاية التاريخ المتمركزة حول الأنثى تشير إلى ذاتها، مكتفية بذاتها، تود اكتشاف ذاتها، وتحقيقها خارج أي إطار اجتماعي، وهي في حالة صراع كوني أزي مع الرجل المتمركز حول ذاته، فالتكلم عن النوع لا يعني الأنثى ولكن المرأة مقابل الرجل معاً⁽³⁾.

1 - بتصرف شديد عن المسيري، مرجع سابق، ص: 45 وما بعدها.

2 - انظر ميشيل كوردن. العائلة الأمريكية من زاوية اجتماعية - تاريخية . نيويورك: سانت مارتن، 1983م. ص: 34.

3 - Baker, A. Rani. Manual Training "Another Point of View": A Manual on Gender Analysis Training for Grassroots, workers 1993. Translated by Lamis&Sama, 1995.

دورة تحليل وتخطيط النوع الاجتماعي للمرأة المدبرة في السلطة الفلسطينية، تنظيم: طاقم شؤون المرأة، تدريب برنامج دراسات المرأة/ جامعة بيرزيت، ص: 20، المدرجات: (1) إصلاح جاد. (2) لميس أبو نحلة: 1996 م. نقلا عن: سيما عدنان أبو رموز، الجندر، رسالة ماجستير غير مطبوعة، جامعة القدس، فلسطين، 2005م على الموقع الإلكتروني:

<http://islamport.com/w/amm/Web/4453/7.htm>

كما لا يخفى تقاطع فلسفة الفردية التي ترى أن غاية المجتمع رعاية مصلحة الفرد والسماح له بتدبير شؤونه بنفسه مع هذه المفاهيم، فقيمة الفرد أعلى من قيمة المؤسسات المحيطة به بما فيها الأسرة¹.

ومن خلال هذه الفلسفة يعرفون الأسرة بأنها: "مجموعة من الناس يعيشون معاً، يجمعون أموالهم ويصنعونها للإِنفاق على احتياجاتهم، ويتناولون معاً وجبة واحدة من الطعام على الأقل يومياً"².

النوع الاجتماعي	الجنس
بيولوجي ويولد مع الإنسان	ينشأ ويتشكل من المجتمع ولا يولد مع الإنسان.
لا يمكن تغييره	قابل للتغيير
المرأة فقط تحمل وتلد	تستطيع المرأة أن تقوم بالأعمال التي يقوم بها الرجل
الرجل فقط يخصب	يستطيع الرجل رعاية الأطفال وتنشئتهم، كما تفعل المرأة.

وقد انتقد ويليام بينت هذه الأوضاع التي أسفرت عن عددٍ من المشاكل التي هزت العائلة الأمريكية من ارتفاع معدلات الطلاق إلى الأسرة ذات العائل الواحد والاعتراف بالزواج بين المثليين، بقوله: (ازدهارنا الاقتصادي الحديث أخفى التدمير الذي أصاب الأسرة الأمريكية وهو الآن تحت الحصار بشكل غير مسبوق فالأسرة النووية التقليدية تواجه تحديات خطيرة من ارتفاع في نسبة الأبناء غير الشرعيين، إلى

1- حول الفردية راجع: الفردية قديماً وحديثاً، جون ديوي، ترجمة: خيري حماد، الهيئة العامة للكتاب، مصر، 2002م. ص: 63
2- إليزابيث م. كينغ، وأندروود، ماسون، وآخرون، البنك الدولي إدماج النوع الاجتماعي في التنمية من خلال المساواة في الحقوق والموارد والرأي، ص: 195، ترجمة: هشام عبد الله، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر: 2004م.

ارتفاع نسب الطلاق، إلى الأسرة ذات العائل الواحد، إلى الدعوة إلى الاعتراف بزواج مثيلي الجنس، جنبا إلى جنب مع توافق أخلاقي وقانوني مؤيد لذلك)¹.

كما أشار وزير التعليم في إدارة الرئيس الأمريكي الأسبق "رونالد ريغان"، إلى أن تفكك الأسرة الأمريكية يعود إلى التحول الجذري في القيم المتعلقة بالثقافة والحرية والشخصية والجنس التي انتشرت منذ منتصف الستينيات، وتجزرت في السبعينيات من القرن الماضي، وقد اتصفت هذه القيم بالتأكيد المفرط على الحرية الفردية، وعدم التقيد بالقيم، وعدم احترام المؤسسات التقليدية كالأُسرة².

يقول السناتور "باتريك مونيهان" حين سئل عام: 2000م عن أكبر تغير شهده خلال حياته السياسية التي دامت أربعين عاماً، كان رده على النحو التالي: "أكبر تغير في اعتقادي هو أن يمان الأسرة قد تفكك في كل منطقة شمال الأطلسي...، شيء لم يكن متخيلاً قبل أربعين سنة قد حدث فعلاً"³.

ويقول أحد أساتذة العلوم السياسية الأمريكية: "لقد تم فصل الأم عن أبنائها وزوجها، وتحولت الأسرة التقليدية إلى كيان غريب"⁴.

وكان لهذا كله أثره الواضح في خارطة العالم الأسرية، وثمة إحصائيات تشير إلى كارثة حقيقية منذ الستينيات تمثلت في: تراجع معدل الزواج بنسبة 33%، في حين تضاعفت نسبة الطلاق خلال المدة نفسها؛ لتصل إلى أكثر من: 50%، في الوقت الذي تزايدت فيه نسبة النساء اللواتي لم يتزوجن أبداً لتصل إلى أكثر من: 68%، أما نسبة النساء اللواتي لم يتزوجن أبداً من الفئة العمرية ما بين: 25 و29، فقد ارتفعت من: 10% عام 1970م إلى: 35% عام: 1995م.⁵

وتشير البيانات إلى عزوف النساء عن إنجاب الأطفال، فبحسب الأرقام فإن حوالي: 20% من النساء في الفئة العمرية ما بين (40-45) لم ينجبن أطفالاً في

1- William J. Bennett, The Broken Hearth: Reversing the Moral Collapse of the merican Family, (New York: Broadway Books, 2001) , p.1

2- William Bennett ,The Broken Heart (New York: Broadway Books, 2001), p.17

3- William Bennett, The Broken Heart: **Reversing the Moral Collapse of the American Family**

James Kurth, the American way of victory, National interest, summer 2000, p 5. — 4

5- P. Buchanan, The Death of the West (New York: St. Martins 2002) , pp.36-37.

حياتهم، وهي ضعف ما كانت عليه النسبة في منتصف السبعينيات، وتشير بعض المصادر إلى أن الاستقلال المالي للمرأة العاملة الممزوج بقيم الليبرالية التي لم تعد تعطي الأسرة الأهمية التي كانت تحظى بها في ظل القيم الدينية، كان له أثر سلبي في حرصها على استمرار الأسرة، ففي الستينيات من القرن الماضي كانت نسبة: 50 % من النساء في الولايات المتحدة تفضل الحفاظ على الأسرة، حتى مع وجود الخلافات الزوجية طالما كان هناك أولاد، غير أن هذه النسبة انخفضت إلى أقل من: 25% عام: 1977م⁽¹⁾.

وانتشرت بعد ذلك ظاهرة (التعايش)، بمعنى: يسكن شخصان أو أكثر في بيت واحد من غير رابطة زوجية أو أسرية بالمفهوم التقليدي، وقد تكون علاقتهم طبيعية أو مثلية، وقد يكون لديهم كذلك أولاد غير شرعيين، وزاد عدد هؤلاء خلال المدة: 1966-1998م بحوالي: 11 ضعفاً، وأصبح عددهم الإجمالي مع بداية الألفية الثانية يزيد على خمسة ملايين ونصف⁽²⁾.

وأدت القوانين التي واكبت هذه التحولات القيمية إلى تشريع الإجهاض، وفي مراحل متأخرة من عمر الجنين، أي: بعد تشكله، وهو ما نتج عنه زيادة في حالات الإجهاض في الولايات المتحدة من حوالي (6000) حالة عام: 1966م إلى حوالي: (600) ألف حالة عام: 1973م، ثم إلى أكثر من: (1.5) مليون حالة في السنة مع بداية الألفية الثانية⁽³⁾.

يقول المسيري في سياق عرضه لأثر ذلك العميق في طبيعة النظرة إلى وظيفة الأمومة: "بلغ الترشيح - في الإطار المادي - درجة عالية من الشمول، وتغلغل في كل جوانب الحياة العامة والخاصة؛ حتى أصبح العمل الإنساني الذي يقوم به المرء نظير أجر نقدي محسوب - كمّ محدد - خاضعاً لقوانين العرض والطلب، على أن يؤديه في رقعة

1- D. Ellwood and C. Jencks 2004 , " The Spread of Single-Parent families in the United States since 1960," in D. Monihan, L. Reinwater, and T.Smeeding (eds.) , Public Policy and the Future of the Family, New York: Russell Sage foundation

2- William Bennet, The Broken Hearth: **Reversing the Moral Collapse of the American Family** (New York : Broadway Books, 2001) , pp.8-14

3- Robert Bork, Slouching Toward Gomorrah (New York: Reganbooks, 2003) , pp.172-192.

الحياة العامة، أو يصب فيه في نهاية الأمر، وهذا التعريف يستبعد بطبيعة الحال الأمومة وتنشئة الأطفال وغيرها من الأعمال المنزلية، فمثل هذه الأعمال لا يمكن حسابها بدقة، ولا يمكن أن تنال عليها الأثني أجراً نقدياً بالرغم من أنها تستوعب جلّ حياتها واهتمامها إن أرادت أن تؤديها بأمانة، ولا يمكن لأحد مراقبتها أثناء أدائها؛ فهي تؤديها في رقعة الحياة الخاصة، وكان من تطرف المادية محاولة تقويم هذا العمل والمطالبة له بأجر مادي بدلاً من سحب قيم العطاء والأمومة والرعاية على العام وجعله أكثر إنسانية⁽¹⁾.

ولا يخفى التباين الواضح بين ما يراه الإسلام لدور الفرد ووظيفته ضمن مؤسسة الأسرة وغيرها من مؤسسات المجتمع، وهذه النظرة الفردية البحتة. يقول "بيغوفيتش" في ذلك: "نادراً ما يخاطب القرآن الفرد، وأكثر الخطاب القرآني موجه للناس، وعندما يفعل ذلك يخاطبهم أحياناً كمجرد مواطنين في مجتمع، إن الإنسان بصفته عضواً في مجتمع هو ابن هذا العالم، وهو فرد فقط عندما يسكن السماء، فالذي يجعل الإنسان كائناً اجتماعياً ليست صفاته الفردية الخاصة به، وإنما صفاته التي يشترك فيها مع الآخرين"⁽²⁾.

من هنا أكد محمد الغزالي أهمية تسكين قضية المرأة ووظيفتها في إطار قضية الأسرة، وضرورة إصلاح النظرة للأسرة ذاتها وإعادة تقويم دور المرأة في إطار الأسرة وضرورة إنشاء علم اجتماع إسلامي تلتقي فيه قضايا الأسرة إلى جانب ضروب التعاون والتلاقي بين طوائف الناس المختلفة؛ بل ذهب إلى أبعد من ذلك بقوله: "وددت لو تكونت في كل قطر من أقطار الأرض وزارة للأسرة، تهتم بتكوينها وحمايتها، كما أن هذا لا يعني إلغاء قدرات المرأة ومواهبها، فالقصة ليست ذكورة وأنوثة، ولكن أخلاق وقدرات ومواهب نفسية واستعدادات علمية، قد لا تتوافر في المرأة، ولا تتوافر في

1- Corbin, Laurie (1996).The Mother Mirror: SelfRepresentation and the MotherDaughter Relation in Colette, Simone de Beauvoir and Marguerite Duras (New York and Washington: Peter Lang. Family Way 'The Conflict' and 'The New Feminist Agenda'.By JUDITH WARNER Published: May 10, 2012. New York Times.

2- عزت بيغوفيتش، مرجع سابق، ص 315-316.

رجال كثيرين، فالمجتمع ليس حكراً على الرجل؛ بل هو ميدان لكل ذي كفاية وأهلية وتخصص"⁽¹⁾.

ثالثاً: دور المؤسسات الدولية في فرض وظائف المرأة وتحديد أدوارها:

واصلت الحركات النسوية والتقدمية على صعيد العالم نضالها؛ لزيادة التمثيل النسائي؛ وهو ما أدى إلى تدخل الأمم المتحدة للمشاركة في قضية المرأة؛ حيث عقدت عام: 1975م أول مؤتمر دولي يتعلق بحقوق المرأة، تبعته بمؤتمرات في السنوات: 1980-1985م، كما عقدت الأمم المتحدة أكبر مؤتمر في عام: 1995م، تناولت تقارير رسمية عن وضع المرأة، والضغط على الحكومات بمعالجة المعوقات أمام مشاركة المرأة ووصولها إلى المصادر السياسية والاقتصادية والتربوية.

من هنا عُرِفَت مرحلة ما بين عام: 1976-1985م، بـ(عقد المرأة)؛ حيث أصبحت قضية المرأة تحتل مكاناً بارزاً في جدول أعمال الأمم المتحدة، ومن الملاحظ أن الأمم المتحدة تؤكد في هذه المرحلة ضرورة إنتاج سياسات دولية عامة إزاء المرأة وأوضاعها، والنظر إلى قضايا المرأة بوصفها تخص المجتمع، الذي تشكل فيه المرأة نصف الموارد البشرية⁽²⁾. وقد انعكس هذا التوجه على الخطاب المؤسسي الرسمي العربي والإسلامي بشكل كبير.

وتمّ النظر إلى العلاقات الجندرية على أنها علاقات اجتماعية، تشير إلى الطرق التي تربط فئات الرجال والنساء اجتماعياً مع بعضهم بعضاً على أوسع مدى من جوانب التنظيم الاجتماعي، وليس فقط التفاعل بين الرجال والنساء على الصعيد الشخصي؛ بل لكل جوانب النشاط الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، كالملكية، والسيطرة على وسائل الإنتاج، والمكافأة على العمل، والدخل، والمشاركة في الجوانب الثقافية والدينية، وممارسة القوة، والسلطة السياسية؛ لذلك تصبح الأدوار الجندرية مهمة لمجمل السلوك الاجتماعي ولنتائج التفاعل الاجتماعي⁽³⁾.

1- محمد الغزالي، السنة النبوية بين أهل الفقه وأهل الحديث، دار الشروق، ط3: 1989م، ص44.

2- ميرفت التلاوي، الأمم المتحدة والحقوق السياسية للمرأة في السياسة الدولية، عدد: أكتوبر: 1986م، ص: 219-223.

3- Blumberg, Rae Lesser, 1978. Stratification: Socio Economic and Sexual Inequality. Dubuque, IA:Wm. C. Brown Co.

تسم هذه المرحلة بالتأثير الواسع للبعد الدولي في قضايا المرأة في العالم الإسلامية بخاصة بعد انهيار نظام (القطبية الثنائية)، وقد مهدت عوامل الاتصال الحديثة وثورة المعلومات والإعلام العالمي السبيل لتكريس هذا التأثير الدولي.

والناظر في توجهات الأمم المتحدة يدرك نجاحها في رسم معالم خطاب المرأة في آخر ربع قرن وإلى اليوم، كما تحاول الأمم المتحدة فرض توجهاتها من خلال تشكيل لجان نوعية وإقليمية كلجنة مركز المرأة، ولجنة مراقبة تنفيذ الحكومات لأحكام اتفاقية سيداو.

ويظهر تأثير هذه التوجهات وإفرازاتها في زخم الكتابات الهائل المتناول مشاكل المرأة وقضاياها في العالم العربي بخاصة، فنذ دخل مصطلح (الجندر) إلى المجتمعات العربية والإسلامية مع وثيقة مؤتمر القاهرة للسكان: 1994م، وذكر في: (51) موضعاً من هذه الوثيقة، استمرت الدعوة إلى تحطيم كل التفرقة الجندرية، ثم ظهر المفهوم مرة أخرى، ولكن بشكل أوضح في وثيقة بكين: 1995م؛ حيث تكرر مصطلح الجندر: (233) مرة.

كما اعتمدت اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (السيداو) على هذه الخلفية الجندرية، وأصبح المنظور الجندري هو الذي يعمم الآن في تقنين سياسات الشعوب دعاية لحماية المرأة من أي تمييز ضدها.

فقد جاء في المادة: (5) من معاهدة سيداو: تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة؛ لتحقيق ما يلي:

(أ) تعديل الأنماط الاجتماعية والثقافية لسلوك الرجل والمرأة بهدف تحقيق القضاء على التحيزات والعادات العرفية، وكل الممارسات الأخرى القائمة على فكرة دونية أو تفوق أحد الجنسين أو على أدوار نمطية للرجل والمرأة.

(ب) كفالة أن تتضمن التربية الأسرية فهماً سليماً للأمومة بوصفها وظيفة اجتماعية، والاعتراف بالمسؤولية المشتركة لكل من الرجال والنساء في تنشئة أطفالهم وتطورهم.

والاتفاقية هنا لا تفسر ماهية الأدوار النمطية، وإن كانت تعني أنه ليست هناك أنماط خاصة للنساء بصفتهن نساء، وليست هناك أنماط خاصة للرجال بوصفهم رجالاً، ومن ثمّ فهناك إمكانية واسعة لتبادل الأدوار؛ لكونها أدواراً محايدة.

بل ووصف دور المرأة في المجال الأسرى بالأتمنط الجامدة، وهذا المعنى وثيق الصلة بمفهوم: Social Gender، أي: أن الرجل ليس رجلاً؛ لأنه كذلك، وأن المرأة ليست امرأة؛ لأنها كذلك؛ بل لأن التنشئة الاجتماعية هي التي تجعل ذلك رجلاً، وتلك امرأة.

إن الاعتراف بحقيقة وجود فوارق واختلافات فسيولوجية أو نفسية بين الرجال والنساء لا يعني بحد ذاته تفضيلاً لجنس على آخر، لكنه اعتراف بحقيقة هي أمر واقع. أما الذكر والأنثى فقد خُلِقَا من نفس واحدة، أي: أنهما شيئان لجوهر واحد، لا جوهرين منفصلين، وهذه الحقيقة تعني أن الجنسين يتميز بعضهما عن الآخر، ولا يتميز بعضهما عن بعض، والشريعة الإسلامية ترى أن الأمومة وظيفية اجتماعية وبيولوجية في الوقت نفسه، وأن هناك ضوابط أخلاقية وشرعية في تنظيم التناسل، وأن مسؤولية تنشئة الأبناء مسؤولية مشتركة بين الأزواج والزوجات، وإن كانت نسب توزيع هذه المسؤولية بين كل منهما مسألة تتوقف على ظروف كثيرة تختلف من حالة إلى أخرى.

وبالطبع تتفاوت الأدوار الجندرية التي يقوم بها الرجال والنساء تفاوتاً كبيراً بين ثقافة وأخرى ومن جماعة اجتماعية إلى أخرى في الثقافة نفسها، ففي كل حالة يكون المعنى الاجتماعي للأدوار الجندرية نتيجة لظروف ذلك المجتمع، وكيفية تطور اقتصاده المحلي، والمعتقدات الدينية، والنظم السياسية السائدة، وإنه لمن الخطأ الكبير والشائع أن يؤخذ أحد هذه العوامل منفرداً لتفسير هذه الظاهرة كالدين أو العوامل الاقتصادية.

وهناك مصطلحات ومفاهيم جاءت في الاتفاقية، لا يمكن إدراكها من حيث النشأة والاستخدام إلا في سياقاتها الغربية، ومن ذلك مصطلح التمييز: Discrimination، الذي جاء في عنوان الاتفاقية، يعبر عن الظلم والإجحاف، وليس التفرقة والاختلاف والفارق شاسع بينهما، فكيف يترجم بهذه الصورة، فليست كل تفرقة ظلماً؛ بل إن العدل - كل العدل - يكون في التفرقة بين المختلفين، كما أن الظلم - كل الظلم - في المساواة بين المختلفين، والتفرقة بين المتماثلين، فمقتضى العدل يساوي بينهما فيما اتفقا فيه، ويخالف بينهما فيما اختلفا فيه.

ولا يخفى عن الناظر اليوم في الفكر الإسلامي أن قضية المرأة والأسرة تشكل حلقة مهمة من أطروحاته، وأن ما لحق بالفكر الإسلامي المعاصر من تحديات

ومنعطفات، هي ذاتها التي أصابت قضية المرأة والأسرة، وأن قائمة المصطلحات الغربية الخاصة بالمرأة والأسرة وغيرهما لن نتوقف طالما أن الفكر الإسلامي لا يزال في مرحلة عجز عن تقديم بدائل مفاهيمية أو قدرة على ضخها في المنظمات الدولية بصرف النظر عن أسباب ذلك السياسية أو الفكرية أو الاجتماعية⁽¹⁾.

الخلاصة والنتائج:

خلصت هذه الدراسة إلى ضرورة الاهتمام بقضية تحديد المصطلحات والوقوف أمام المصطلحات الغربية وقفة الناقد لا وقفة المستلب المغلوب على أمره، قبل الوقوع في استخدامها، كما ينبغي لنا ألا نترجم المصطلحات الغربية ترجمة حرفية للكلمة الأصلية؛ وإنما ننظر للظاهرة ذاتها، سواء كانت في بلادنا أم بلادهم، وندرس المصطلحات الغربية في سياقها التاريخي والاجتماعي، ومن ثمّ يمكن الخروج بمصطلحات من داخل مخزوننا المعرفي والتكويني، متجاوزين بذلك إشكالية الخلط والفضى في استيراد المصطلحات.

ولعلّ هذا الضبط في المصطلحات يقودنا إلى فهم دور المرأة وفق الرؤية الإسلامية المتكاملة، وأنه لا يشكل رمزاً للضغط أو القهر أو العزلة أو التهميش؛ بل يعد من أبرز وسائل تمكين المرأة وتوسيع نطاق فعاليتها في المجتمع، وفق رؤية إسلامية معتدلة، تقدم لها نموذجاً معرفياً متكاملًا، وإطارات تنطلق منه مشاركتها على مدى العصور وفي مختلف البيئات والسياقات الفكرية والثقافية والاجتماعية، وهذا يستلزم وعي المرأة في مجتمعاتنا بالمرجعية الإسلامية وخصوصيتها وإدراك مفاهيم الثابت والمتغير فيها.

كما يستلزم تصحيح العلاقة مع ما يحمله التراث من آراء ومفاهيم تتعلق بقضية المرأة في الفكر الإسلامي، وكذا الفكر الوافد، مع إدراك خطورة الخلط المتواصل وعدم التمييز بين ممارسات بعض من المسلمين وأطروحات بعض الكُتّاب المسلمين من جهة وقيم الإسلام وتعاليمه المستمدة من نصوص القرآن الكريم والأحاديث الصحيحة من جهة أخرى.

1 - ينظر تفاصيل ذلك في كتاب: رقية العلواني، أثر العرف في فهم النصوص: قضايا المرأة أمودجًا، دار الفكر، دمشق:

2003م، ص: 102 وما بعدها.

المصادر والمراجع

أولاً- المراجع باللغة العربية:

- أبو غنيمة، زياد. السيطرة الصهيونية على وسائل الأعلام العالمية. دار عمار، الأردن: 1989م.
- أبو رموز، سيما عدنان: الجندر رسالة ماجستير غير مطبوعة. جامعة القدس، فلسطين 2005م.
- البهناوي، سالم: المرأة بين الإسلام والقوانين العالمية. دار الوفاء، مصر: 2003م.
- التلاوي، ميرفت: الأمم المتحدة والحقوق السياسية للمرأة في السياسة الدولية. عدد أكتوبر 1986م.
- الجابري، محمد عابد: وجهة نظر نحو إعادة بناء قضايا الفكر العربي المعاصر. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت: 1993م.
- جايل، سارة؛ ترجمة: الشامي، مراجعة: الصدة. النسوية وما بعد النسوية دراسات معجم نقدي. المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة: 2002م.
- جاد، أبو نحلة: طاقم شؤون المرأة، تدريب برنامج دراسات المرأة/ جامعة بيرزيت: 1996م.
- الحيدري، إبراهيم: النظام الأبوي وإشكالية الجنس عند العرب. دار الساق، بيروت: 2003م.
- الدجاني، أحمد صديقي: التحيز في المصطلح في كتاب: إشكالية التحيز. المعهد العالمي للفكر الإسلامي، الولايات المتحدة الأمريكية: 1996م.
- الدريس، خالد بن منصور: حرب المصطلحات. صحيفة المدينة: 2012م.
- ديوي، جون؛ ترجمة: خيرى حماد. الفردية قديما وحديثا. الهيئة العامة للكتاب، مصر: 2002م.
- الزبيدي، حسن: السياسات العامة والإطار التشريعي للمساواة بين الجنسين في العراق. جامعة الكوفة: 2014م.
- العادلي، حسين درويش: حرب المصطلحات. دار الهادي للطباعة والنشر، بيروت.

- عبد الرؤوف، هبة: المرأة والعمل السياسي. المعهد العالمي للفكر الإسلامي، الولايات المتحدة الأمريكية: 1995م.
- العلواني، رقية: أثر العرف في فهم النصوص قضايا المرأة أنموذجاً. دار الفكر، دمشق: 2003م.
- عمارة، محمد: معركة المصطلحات بين الغرب والإسلام. نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة: 1996م.
- الغزالي، محمد: السنة النبوية بين أهل الفقه وأهل الحديث. دار الشروق: 1989م.
- كوردن، ميشيل. العائلة الأمريكية من زاوية اجتماعية تاريخية. سانت مارتن، نيويورك: 1983م.
- كينغ ، وآندروود ، ماسون ، ترجمة : هشام عبد الله. البنك الدولي إدماج النوع الاجتماعي في التنمية من خلال المساواة في الحقوق والموارد والرأي. المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت : 2004م.
- محفوظ، محمد: إشكالية المصطلح في الفكر العربي المعاصر. مجلة الكلمة، بيروت : 1995م.
- محيا: المصطلحات الوافدة على الفكر الإسلامي في العصر الحاضر دراسة تحليلية نقدية في نموذج الإرهاب. الجامعة الإسلامية العالمية: 2003م.
- المسيري، عبدالوهاب؛ الدجاني، أحمد صدقي. حرب المصطلحات دراسات تصحيحية للمفاهيم والمصطلحات المتداولة في الإعلام العربي حول الصراع العربي الصهيوني. اتحاد الصحفيين العرب، 2002م.
- المسيري، عبد الوهاب: هاتان تفاحتان حمروان: دراسة في التحيز وعلاقة الدال بالمدلول في كتاب: إشكالية التحيز. إصدارات المعهد العالمي للفكر الإسلامي ونقابة المهندسين.
- المسيري، عبد الوهاب: قضية المرأة بين التحرير والتمركز حول الأنثى. نهضة مصر للطباعة والنشر، مصر، 1999م.
- معروز، عبد العالي؛ شرابي، هشام: نقد النظام الأبوي في المجتمع العربي. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت: 2012م.

ثانياً- التقارير:

-تقرير البنك الدولي عن بحوث السياسات، ترجمة: هشام عبدالله: إدماج النوع الاجتماعي في التنمية من خلال المساواة في الحقوق والموارد والرأي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت: 2004م.

-مسرد مفاهيم ومصطلحات النوع الاجتماعي. المكتب الإقليمي للدول العربية: 2001م.

-مفهوم النوع الاجتماعي. المكتب الإقليمي للدول العربية: 2001م.

ثالثاً- المراجع باللغة الإنجليزية:

-Donna F. Murdock. Neoliberalism ,Gender and development, Women`s Studies Quarterly,Volume XXXI, 2003.

- John Mone. The Journal of Sex & Marital Therapy, Volume 20, 1994.

-Hodge, Robert and Ghunther Kress. Language as Ideology. New York, 1993.

-William J. Bennett. The Broken Hearth: Reversing the Moral Collapse of the American Family. Broadway Books, New York ,2001.

-D. Ellwood and C. Jencks. The Spread of Single-Parent families in the United States since 1960.

-D. Monihan, L. Reinwater, and T.Smeeding. Public Policy and the Future of the Family. Russell Sage foundation ,New York.

-Robert Bork. Slouching Toward Gomorrah. Reganbooks, New York, 2003.

-Corbin, Laurie. The Mother Mirror: SelfRepresentation and the MotherDaughter Relation in Colette. 1996.

-Judith Warner. Family Way ‘The Conflict’ and ‘The New Feminist Agenda. New York Times, 2012.

- Baker, A. Rani. Manual Training "Another Point of View": A Manual on Gender Analysis Training for Grassroots, workers. 1993.
- R. Morgan. Women as a colonized people. E. L. Campbell and V. Ziegler.
- Fr. Ted Colleten. Family Is Key to Social Integration. Interim, 1998.
- Rosemary Vargas-Lundius. Polishing the stone: A journey through the promotion of gender equality in development projects. Palombi, Rome, 2007.
- Alvin J. Schmidt, Danise Lardner Carmody. Women & World religions. Prentice Hall Inc, New Jersey, 1989.
- Judith A. Sabroskuy. From Rationality to Liberation; The Evaluation of Feminist Ideology. Greenwood Press, London, 1979.
- Sheila Rowbotham. Hidden From History. Pluto Press, London, 1973.
- Elizabeth Janeway. Man's World, Woman's Place. William Morrow And Company, New York, 1971.
- Jacquelyn B. James. The Meanings of Gender, Journal of Social Issues, The Significance of Gender: Theory and research about Difference. Blackswell Publishers, 1997.
- Judith Worell. Encyclopedia of Women Gender. Academic Press, 2001.

المواقع الإلكترونية:

<http://hasnlz.com/permalink/3395.html>

<http://www.alnoor.se/article.asp?id=30468#sthash.CqVTdiY5.dpuf>

<http://islamport.com/w/amm/Web/4453/7.htm>

-

<http://www.tandfonline.com/doi/abs/10.1080/00926239408403428#.VMcsUi7NMus>

[McsUi7NMus](http://www.tandfonline.com/doi/abs/10.1080/00926239408403428#.VMcsUi7NMus)

-<http://en.wikipedia.org/wiki/Image:Beauvoir.jpg>.

-<http://dictionary.reference.com/browse/gender#sthash.CqVTdiY5.dpuf>

-<http://www.merriam-webster.com/dictionary/gender>

-http://www.grenc.com/show_article_main.cfm?id=11819